

التخصص: علاقات دولية

إسم المقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية (محاضرات)

إسم الأستاذ: بوزازي خليفة

المحاضرة الأولى: منهج تحليل النظم (المنهج النسقي).

يعتبر هذا المنهج إمتداداً لأفكار فون برتالنفي الذي تعود دراسته في هذا الميدان إلى العشرينات، وكذلك تالكوت بارسونز وديفيد إيستون، وتعد أحد المناحي المتطورة للمنهج السلوكي، حيث هناك طريقتان لدراسة النظام الطريقة التجريبية والطريقة التحليلية، وقد إستخدمت كلتاها بسعة في العلوم الطبيعية والهندسية، ولكن بسبب التعقيد الهائل للعلوم الإجتماعية وصعوبة إجراء الطريقة التجريبية معها فإن الطريقة التحليلية قد إستخدمت بشكل واسع في العلوم الإجتماعية، ولا سيما في علم العلاقات الدولية.

1 إفتراضات نظرية النظم: ينطلق أصحاب هذه النظرية وعلى رأسهم مورتن كابلن مجموعة من الفرضيات التي هي بمثابة الإطار التحليلي لباحث العلاقات الدولية ويمكن تحديد هذه الفرضيات في النقاط التالية:

_ النظام هو مجموعة من الأجزاء المترابطة.

_ تتفاعل أجزاء النظام فيما بينها.

_ إن كل جزء يمكن أن يتصف بدرجة معينة من الإستقلال الكلي عن الأجزاء الأخرى المرتبطة به.

2 عناصر منهج النظم: قام مورتن كابلن بتلخيص عناصر العملية النظامية في التفاعلات

التالية:

أ_ **المدخلات:** وتعني مجموعة المطالب أو التحديات أو الأرباح أو التكاليف التي يتلقاها النظام.

ب_ **المخرجات:** وهي مجموع النتائج المترتبة عن عملية تفاعل الوحدات النظامية مع المدخلات المختلفة، تصاغ في شكل سياسات وإستراتيجيات وقرارات.

ج_ **الأثر الرجعي أو التغذية الرجعية:** يتجسد هذا المتغير في الأثار المتقابلة بين أطراف العلاقة المتفاعلين سواء كانت نتائج إيجابية أو سلبية.

3 متغيرات منهج النظم: ويمكن تصنيف المتغيرات المؤثرة على نظرية النظم إلى نوعين:

أ_ **المتغيرات المستقلة:** وتشمل:

1_ **اللاعب:** إن الوحدة أو اللاعب في النظام الدولي هو كيان منظم رسميا والذي هو غير خاضع كليا لأي لاعب آخر، إن الدول في عصرنا الراهن هي الدول القومية والتي تشكل النوع الأكثر بروزا بين اللاعبين في النظام الدولي المعاصر كالمنظمات الدولية وغيرها.

2_ **الهيكل:** ويشير إلى علاقة الخصائص بين اللاعبين عبر فترة من الزمن وهناك أنواع مختلفة من التجمعات من الأحلاف الرسمية إلى الجماعات غير الرسمية، وأنواع هذه التفاعلات المختلفة مثل نظام ثنائي القطبية والكتل وغيرها.

3_ **العمليات:** ويمكن تمييزها عن الهياكل من خلال كونها تشير إلى أشكال وطرق التفاعلات بدل من علاقات الخصائص، إنها تتضمن التفاعلات الفردية بينما تتفاعل الهياكل فقط مع الإنتظامات عبر الزمن، وهناك عدة طرق لتحليل العمليات من خلال الوسائل العسكرية الدبلوماسية والإقتصادية، أما أشكال التفاعلات فإنها ثنائية ومتعدد وطبقا لموقعها في الهيكل، فإنها تتراوح بين الصراع والتعاون وبين القسر والإقناع.

ب_ **المتغيرات التابعة:** وتشمل:

1_القوة: وهي ظاهرة سياسية رئيسية مرتبطة بمفهوم السلطة والنفوذ والهيمنة، وتعني قدرة التأثير على الآخرين بشكل يجعلهم يتصرفون فوق مصالح القوى أو على الأقل يتحاشون تهديد مصالحه بأي شكل من أشكال التهديد، ولتحليل هذه الظواهر هناك مستويات وهي كالتالي:

_القوة كحيازة.

_القوة كحركة مجتمع.

_القوة سلبية في العلاقات الإنسانية.

ويمكن تقسيم القوة إلى:

_القوة الكامنة.

_القوة المتاحة.

2_إدارة القوة: ويعني هذا العنصر عملية ممارسة القوة وتطويرها وأدوات المحافظة عليها وزيادتها والتأثير بها.

3-الإستقرار في النظام: الإستقرار هو أحد جوانب النظام الدولي ويكون:

أ-الإستقرار الهيكلي: ويقصد به الإستمرار في الإختلافات الأساسية في النظام بدون تغيير أساسي.

ب_الإستقرار الديناميكي: ويحدد إتجاه الحركة على نحو متعادل تبعاً لتوزيعات القوة.

4_التغيير في النظام الدولي: هي ظاهرة معقدة تحدث عموماً في نماذج مترابطة في المتغيرات المستقلة والتابعة، وقد إهتم المنظرون في العلاقات الدولية بدراسة ظاهرة التغيير

في النظام الدولي عن طريق دراسة سعتها ومداهها وشكلها والدرجة التي تحققت في النمذجة وطبيعة درجة الاعتماد والترابط بين العوامل التراكمية وغير التراكمية.

5_ إنتقال النظام: يشير النظام إلى التغيير النوعي في واحدا وأكثر من المتغيرات الأساسية، وهنا يجب إجراء التمييز بين الإنهيار والإنتقال إلى أى نظام آخر وبعض الفرضيات تتعامل مع درجة الترابط بين الوحدات كعامل لزيادة رجحان إنتقال النظام أو دور اللاعب الأساسي في تطور النظام.

4 أنماط النظام عند مورتن كابلن.

أ_ نظام توازن القوى: هو نظام دولي تكون فيه الدول متوازنة بحيث تجد مصالحها في التوازن، ويشترط فيه وجود خمسة لاعبين.

ب_ نظام ثنائي القطبية المرنة: يختلف هذا النظام على سابقه من حيث اللاعبين، إذ يساهم فيه لاعبون من قوى كبرى في النظام الدولي لى شكل أحلاف وتكتلات دولية مثل الحلف الأطلسي.

ج_ نظام ثنائي القطبية الصلب: يمثل هذا النظام تعديلا لنظام القطبية المرنة الذي تخفي فيه كليا الدول المنتمية للكتلة واللاعب العالمي، وما لم تنتظم كلتا الكتلتين هرميا فإن النظام سيتجه نحو الاستقرار، ولا يوجد هنا دور معتدل في نظام ثنائي القطبية الصلب، لهذا فإنه يعكس درجة عالية من التوازن، ولهذا السبب فإنه ليس على درجة عالية من الاستقرار، أو أنه نظام مندمج متكامل.

د_ النظام العالمي: ويعبر عن حالة من التوافق بين وحدات النظام الدولي حول قواعد معينة يتعاملون على وفقها إزاء مختلف القضايا الدولية المطروحة، وتوجد له هيئة مماثلة له تشترك في عضويتها وحدات النظام الدولي.

هـ_النظام الهرمي: السمة المميزة لهذا النموذج النظمي هو وجود قيادة عليا للنظام فيشكل جهاز سياسي، أو منصب رئاسي أو تدرج في النظام البيروقراطي أين تتمايز الوظائف والأدوار والكيانات.

و_نظام الوحدة المعترضة: ويعني إمتلاك الدول الصغرى للأسلحة النووية أسوة بالدول الكبرى المالكة لها أصلاً، مما يعني قدرتها على شن هجوم الضربة الأولى على غيرها من الدول، ولما كان لجميع الدول النووية القدرة على الإنتقام فهذا يؤدي إلى إقامة الردع بين الجميع ويؤدي إلى إستقرار النظام، ولا سيما إذا ما إنضمت هذه الدول إلى أحلاف وبالنظر للخطورة الناجمة عن إمتلاك هذه الدول الصغيرة للأسلحة النووية فإن إحتمال حدوث حرب نووية محدودة هي مسألة واردة.

المحاضرة الثانية: منهج صنع القرار:

يركز هذا المنهج على عملية صنع القرار كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة أو صناعة القرار ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين، ويركز أيضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول)، مع المؤثرات التي تأتيها وتتعرض عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما يحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال إتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول إتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها إزاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم، إن أهمية هذا المنهج يكمن في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيباً في بيئة متغيرة.

ويدرس هذا المنهج في العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناعات قراراتها، إذ يتم تحديد الدول بصناعات قراراتها الرسميين، فهم يعملون بإسم الدولة، ومن ثم فإن الدولة تعني صناعات قراراتها، ومن خلال

التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن إتخاذ قرارات في السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك بإعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالذوافع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وبإعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.

أ_تعريف منهج صناعة القرار: يمكن تعريف صنع القرار من خلال الإشارة إلى عدد من التعاريف التي تناولته ولعل أبرزها:

تشير عملية صنع القرار إلى صور التفاعل بين المشاركين على كافة المستويات المستوى الرسمي وغير الرسمي في رسم وتوضيح السياسات العامة، فتشكل عملية صنع القرار الوظيفة الرئيسية الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية، وتلعب المؤسسات السياسية دور قوى في إختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة الذي يحقق أهدافها في المقام الأول.

وهناك من يعرفها على أنها عملية التوصل إلى صيغة أو إختيار بديل من بين بديلين أو أكثر بإعتبار أن البديل هو أكثر قدرة على حل المشكلة أو المشاكل القائمة بشكل يحقق للدول والمؤسسات أهدافها المحددة، أو بصورة أخرى نجد أن صنع القرار يشير إلى القدرة على تبني سلوك معين من بين البدائل المطروحة.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى تعبير جامع لعملية صنع القرار وهو مجموعة القواعد والخطوات التي يتبعها المشاركون في عملية إتخاذ القرار من أجل إختيار معين بهدف حل مشكلة محددة، أي هي تلك الأسس الرسمية وغير الرسمية التي يتم بواسطتها تقييم الإختيارات المتاحة والعمل على إحداث توافق فيما بينها.

ب_ نموذج صناعة القرار عند ريتشارد سنايدر:

أحد المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار في دراسة السياسة الدولية كانت في بداية الخمسينيات من طرف ريتشارد سنايدر، حيث يرى هذا الأخير أن الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية التي يطلق عليها الدول-القومية، وإن التركيز على الأفعال يتطلب تحليل العمليات، وإن الأفعال تتبع من ضرورة إقامة وتأمين وتنظيم إتصالات غير مرغوبة، أما الأفعال فإنها تمثل محاولة لتحقيق بعض الأهداف ومنع تقليل إنجاز الأهداف غير متفق عليها أو المهددة للدول الأخرى، وقد ساقه هذا التحليل إلى محاولة بناء إطار نظري لعملية صناعة القرار يتضمن العناصر النظرية التالية:

1- البيئة الداخلية: وتشمل:

- البيئة غير الإنسانية.

- المجتمع.

- البيئة الإنسانية.

2- الهيكل الإجتماعي والسلوك: وتشمل:

- القاسم المشترك الرئيس.

- المشترك الدستوري.

- الخصائص الرئيسية للمنظمات الإجتماعية.

- دور الاختلافات والاختصاصات.

- الجماعات: الأنواع والوظائف.

- العمليات الإجتماعية المناسبة.

3- البيئة الخارجية: وتشمل:

- البيئة غير الإنسانية.

- الثقافات الأخرى.

- المجتمعات الأخرى.

- المجتمعات المنظمة والموظفة ككل وفعل الحكومة.

ج- وحدات التحليل لصناعة القرار (عند ريتشارد سنايدر).

يركز النموذج الذي قدمه سنايدر على دراسة مسار التفاعل بين الفعل الصادر عن الدولة ورد الفعل من المحيط الخارجي، في شكل شبكة من الروابط بين المتغيرات التي تدخل ضمن وحدات التحليل الأربعة التالية:

1- المحيط الخارجي: يتألف من المحيط المادي الجغرافي، ومن الدول والثقافات الأخرى، مستوى التطور التكنولوجي، شبكة الإتصالات العالمية، ودرجة الإندماج الإقتصادي.

2- المحيط الداخلي: يشمل السياسات المحلية، الموقع الجغرافي، الثقافة الوطنية والتنظيم المجتمعي.

3- البيئة الإجتماعية السلوكية: وتشمل نظام القيم في المجتمع، كيفية تحديد الأدوار وتخصيصها في المجتمع، سمات التنظيمات الإجتماعية، صناعة وتكوين الرأي العام.

4- عملية صنع القرار: وتتألف من ثلاث عناصر، نطاق الصلاحيات (مدى تشابك وتنازع الصلاحيات)، البعد الإتصالي (مدى وفرة المعلومات لصانع القرار والطريقة التي تصله بها)، الحوافز الشخصية لصانع القرار وتلك التي يحددها الدور.

المحاضرة الثالثة: منهج توازن القوى.

1- الخلفية النظرية لتوازن القوى.

البنية الأولى لنظرية توازن القوى أسست في أفكار جورج ليسكا الذي إستلهم أفكاره من علم الإجتماع خاصة الأفكار التي طرحها كل من كاتلن ولاسويل وبارسونز، بالنسبة لكاتلن التوازن في أي نظام إجتماعي هو شرط أساسي لبقاء النظام والإندماج الإجتماعي، والذي يؤدي بدوره إلى توازن الإيرادات ضمن علاقات مستمرة ومسيطرة عليها، أما بالنسبة لاسويل فقد إستخدم فكرة التوازن مع الأخذ بعين الإعتبار مشكلة القوة والأمن، في حين وضع تالكوت بارسونز فكرة التوازن بوصفها عملية منظمة للتغيير في النظام الإجتماعي المتكامل والمدعم بواسطة عدد من الآليات للسيطرة الإجتماعية.

ونتيجة للعلاقات المتأصلة بين التوازن وطبيعة الحياة الإجتماعية وإستقرار النظام من وجهة نظر علماء الإجتماع أطلق جورج ليسكا على التوازن إسم التوازن الثابت، ولكن هذا التوازن لا يملك الثبات المطلق وإنما هو نسبي على إعتبار أن الحياة الإجتماعية متفاعلة والنظام بالرغم من ثباته من الناحية الشكلية لما يدل عليه إسمه الظاهري، إلا أن عناصره متفاعلة ومتسمة بالديناميكية، ونتيجة لهذه الإعتبارات أضاف جورج ليسكا مصطلح التوازن الديناميكي الذي ينظر إليه بوصفه إستقرار نسبي مؤقت، بسبب ظاهرة ميل بعض العناصر نحو التغيير.

2-تعريف توازن القوى: لا يزال مفهوم توازن القوى ملفوفا بالغموض عند الكثير من علماء السياسة والعلاقات الدولية، ومبعث هذا الغموض أسباب كثيرة ومتعددة، منها فهم توازن القوى على أنه نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، ومنها إفتراض جمود توازن القوى وإنعدام حركاته، أو على الأقل تحركه ببطء شديد، ومنها إفتراضه كسياسة دولية مقصود لذاتها بوصفها إدارة لحفظ الإستقرار الدولي.

إن مصطلح توازن القوى كما يرى كوينسي رايت بأن "توازن القوى بوصفه نظاما مصمما لإدامة الإعتقاد الراسخ في كل دولة إذا ما حاولت الإعتداء فإنها ستجابه بجمع لا يقهر من الآخرين"، ويعرف فاتيل توازن القوى بأنه "تنظيم الأمور بحيث لا توجد قوة قادرة

على أن تسود بصورة مطلقة أو أن تفرض قوانين على الآخرين، ويرى كذلك شوارزبرغر بأن توازن القوى هو "تعادل أو قدر من الإستقرار في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت أوضاع ملائمة من تحالف دول أو من أدوات أخرى.

ويعرف الدكتور إسماعيل مقلد توازن القوى بأنه "ينشأ التوازن في حالة إمكان دولة واحدة أن تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها، ما يهدد حرية الدول الأخرى وإستقلالها، وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة إلى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور أو إئتلاف قوى مضادة، وهذا هو إحدى طرق تكوين التوازن الدولي وليست الطريقة الوحيدة، وهي طريقة تكوين توازنات مابعد الحروب الدولية"، ويوصف توازن القوى بأنه سياسة ترمز إلى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية، وهي المدرسة التي تعني بظاهرة القوة، وأن الدول حينما تسعى للحفاظ على وجودها وأمنها ومركزها الدولي من خلال عملية الصراع على إكتساب القوة، فإن رائدها في ذلك هو تحقيق توازن القوى، وهو في الوقت ذاته سلاح في تنظيم إستخدام القوة والسيطرة عليها.

بناء على هذه التعريفات المختلفة لتوازن القوى، يمكن إعطاء تعريف شامل ومبسط لها بإعتبارها هي حالة من التوزيع المتوازن أو الشبه المتوازن للقوة بين الدول المشكلة للنظام السياسي الدولي في فترة زمنية معينة، بحيث لا يصبح أي طرف بإمكانه فرض إرادته المطلقة على الأطراف الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ولهذا فإن توازن القوى ليست سياسة بحد ذاتها تسعى الدول إلى تحقيقها وتجاهد من أجلها، فالدولة لا تسعى إلى التوازن بل تسعى إلى التفوق والهيمنة، ما يؤدي إلى نشوء توازن القوى، فتوازن القوى ليست حالة مقصودة لذاتها، بل هو حالة يتوصل إليها بشكل عرضي من خلال السعي إلى التفوق، فالدولة الساعية إلى التفوق تجد نفسها في وضع الدول المتوازنة.

3- أشكال وأنوع أنظمة توازن القوى.

أ-توازن القوى البسيط (التوازن الثنائي): ويقوم هذا التوازن حيث يكون بين دولتين أو كتلتين متكافئتين في القوة، حيث ينتج عن هذا التكافؤ ردع متبادل بينهما، ويتميز توازن القوى البسيط بالخصائص التالية وهي:

-يشكل مرحلة الإقتراب من الحرب.

-ينشأ كنتيجة حتمية لتوازن القوى المركب، لأن هذا الأخير يشهد جملة من تحالف الدول قصد المحافظة على إستقرار المصالح بين هذه الدول.

-لا يخلف سوى فترة فترة إستقرار قصيرة الأمد، وهي الفترة الضرورية للإعداد إلى الحرب.

ب-توازن القوى المعقد (المتعدد الأقطاب): وهي الحالة التي تتوازن فيها العديد من الأقطاب أو الدول في القوة ويكون من نتائجها كثرة عدد التحالفات والتكتلات، حيث ستميز توازن القوى المتعدد الأقطاب أو كما يسمى توازن القوى المعقد بالخصائص التالية وهي:

-تحقيق السلام والإستقرار.

-الطبيعة التنافسية التي تؤدي إلى الإستقرار والسلام.

-العدد النسبي للأطراف حيث لا يقل عن ثلاث فواعل، سواء دول أو تكتلات إقليمية أو دولية.

-ظهور قواعد شرعية مقبولة ويخضع لها جميع الأطراف.

4-مكونات وحالات توازن القوى.

أ-أطراف أو وحدات نظام توازن القوى: وهي نوعان:

1-أطراف رئيسية متكافئة في القوة تسعى للحفاظ على الوضع القائم (الدول القوية والقانعة).

2-أطراف أقل قوة ومتحالفة مع الأطراف الرئيسية (الدول الضعيفة والقانعة).

ب-حالات توازن القوى: وتتمثل فيما يلي:

1-حالة إستقرار ميزان القوة: ومن مظاهرها:

-التكافؤ في القوة.

-كثافة شديدة للعمل الدبلوماسي.

-إنحصار الحرب.

-التأسيس للتحالفات والتكتلات.

- تفعيل سياسات الحفاظ على الإستقرار ومن بينها:

-سياسة التعويضات الإقليمية.

-سياسة التسلح أو نزع السلاح.

-سياسة الأحلاف أو إضعاف أحلاف أخرى لخلق التوازن.

2-حالة إنهيار ميزان القوة: ويظهر في أربع نقاط رئيسية وهي:

-الزيادة المفرطة لقوة طرف على حساب أطراف أخرى.

-إنهيار قوة طرف أو عدة أطراف رئيسية كما حدث للإتحاد السوفياتي.

-بروز تحولات جوهرية في التحالفات.

-بروز وحدات وفواعل غير نظامية مثل تنظيم القاعدة أو أزمة إقتصادية أو أمراض

مستعصية ومعديّة.

المحاضرة الرابعة: منهج المباريات أو اللعب.

تعتبر نظرية المباريات إحدى مناهج دراسة العلاقات الدولية والتي إحتلت مركزا مهما لدى صناع القرار في الغرب الذين أخذوا بإعتمادها في إختيار سياساتهم مع الدول الأخرى ومحاولة تحقيق أكبر قدر قدر من الأرباح والفوائد وتجنب الخسائر، وبما أن إسرائيل تعد نفسها أحد أعضاء المجتمع الغربي المتقدم فإنها إستخدمت هذه النظرية وبذكاء شديد في ضوء إنفتاح صناع القرار فيها على التقدم العلمي الحاصل في مختلف المجالات ومحاولة إستثماره لتحقيق أفضل العوائد لبلدهم.

تقوم نظرية المباريات كما يطلق عليها اللعبة، على وجود مجموعة من اللاعبين قد يكونوا طرفين أو أكثر تدور بينهم لعبة تسود فيها مجموعة من القواعد يتبعها جميع الأطراف من أجل الفوز وطبعاً لا يمكن أن يكون جميع الأطراف فائزين إلا في بعض المباريات، لذلك هناك الرابح والخاسر، ويحاول اللاعب الذي يدرك أن حظوظه في اللعب ليست جيدة يختار إستراتيجية تحقق له أقل قدر من الخسائر، وهناك أنواع مختلفة من المباريات ويعود هذا إلى الأسلوب المستعمل في تصنيفها، بين صفرية وغير صفرية وهي الأشهر، إلى تعاونية وغير تعاونية وهكذا أخذت تظهر أنواع جديدة من المباريات نتيجة لزيادة إهتمام الباحثين.

1- مفهوم نظرية اللعب (المباراة).

تستخدم نظرية المباريات في دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب، فهي أسلوب منطقي رياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي من أجل تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر، فالمنافسة والصراع بين الدول في ميدان نزع السلاح يمكن النظر إليه كلعبة ومنافستهم على الأسواق التجارية، والمنافسة بين الأحزاب على الناخبين وضم المناضلين تعتبر لعبة، وتسوية النزاعات، ونظرية اللعب هي إطار للتحليل أكثر من كونها نظرية علمية، إطار تحليلي يفترض أن الموقف محل الدراسة يتكون

من فاعلين، ومن قواعد تحكم طريقة اللعب، وتحدد مركز الخاسرين والمنتصرين، ويكون في حوزة كل لاعب وتحت تصرفه قدر من الموارد التي تعين قواعد اللعبة كيفية إستخدامها.

وبصيغة أخرى، فنظرية اللعب تفترض وجود مجموعة من متخذي القرارات الذين تتداخل أهدافهم التي يعملون من أجلها، والذين يتوفر لكل منهم بعض السيطرة الجزئية أو المحدودة على الموقف الذين يتعاملون جميعا معه، وخططهم وإستراتيجيات الحركة التي تنفذها هذه الأطراف غير محكومة بمصالحهم وحدهم، وإنما تأخذ في إعتبارها كذلك مصالح الآخرين.

وقد عرف فون نيومان نظرية المباريات بأنها "مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل لموقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حدا أدنى من النجاح عن طريق أسلوب في المعالجة رغم أن أفعاله وأسلوبه لا يستطيعان تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل وإنما مجرد التأثير فيه"، كما عرف مارتن شوبيك نظرية اللعبة بأنها "طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع"، وكما يقول طوماس شيلنج بأن هذه النظرية "معنية بأوضاع يكون السلوك الأفضل لكل طرف معتمدا على قدرته على توقع ما سيفعله الطرف الآخر وهذا يعني التمييز بين ألعاب الإستراتيجية وألعاب الحظ".

لقد إستخدم هذه النظرية العالم الرياضي فون نيومان والعالم الإقتصادي أوسكار مورجنسترن في بداية عهدها في الدراسات الإقتصادية، ثم إنتقلت بعد ذلك إلى العلوم السياسية وأصبحت تستخدم في دراسة العلاقات الدولية والحروب، والمفاوضات، وصناعة القرارات الداخلية، وفي المنافسة الحزبية، والتحالفات، والتكتلات البرلمانية، والفاعل السياسي سواء كان حزبا أو تكتلا أو دولة، بإستخدامه نظرية الألعاب فإنما يتصور الفاعل الآخر الذي ينافس أو يتصارع معه على مجال ما، على أنه فاعل عاقل وذكي يمتلك من الأساليب والإمكانات ما يمتلكه هو.

واللاعب يستخدم كل الوسائل الممكنة والمتاحة ويسعى لتوظيف المنظورة، فهو يستخدم الحيلة وإخفاء الحقيقة والتمويه، والتحالف وغير ذلك من الأساليب، كما يتصور اللاعب أن غيره الطرف الآخر يستخدم الوسائل نفسها من أجل الفوز بالهدف محل التنازع، فالنظرية ترشد صانع القرار في إختيار البديل الأفضل بتقديمها له تصورا عقليا ورياضيا يساعده على تقدير السلوك الأفضل إنتهاجه في مواجهة خصم يفترض فيه أن يلجأ إلى إنتهاج السلوك ذاته، هذه النظرية تعتبر النشاطات السياسية بمثابة لعبة تمثل صراعا بين إستراتيجيات يديرها أطراف أو فاعلون (دول، أحزاب، تحالفات، تنظيمات).

2-عناصر نظرية اللعب.

يفترض تحليل اللعبة وجود خمسة عناصر أساسية:

أ-اللاعبون: اللاعب هو وحدة إتخاذ القرار المستقلة في اللعبة.

ب-القواعد: وتحدد كيفية إستخدام الموارد المتاحة في المباراة، حيث أنها تحدد لكل لاعب مدى الخيارات المتاحة أمامه.

ج-الإستراتيجية: وتحدد تحركات اللاعب في حالت تحرك الخصم في إتجاه معين.

د-العوائد: وهي التي يحصل عليها اللاعب كنتيجة لإتباعه إستراتيجية معينة ويعبر عن المحصلة بتعبير رقمي.

هـ-المعلومات: وهي تساعد اللاعبين على تحديد الإستراتيجيات، وفي اللعب الإستراتيجية هناك معلومات غير كاملة حول ما سيحدث في مثل هذه اللعب، وإن اللاعبين يضعون إشارات لممارسة الإتصال بعضهم ببعض من أجل تشجيع الأصدقاء وتضليل الخصوم.

3-أسس نظرية اللعب.

تقوم النظرية على ثلاث اسس رئيسية وهي:

أ-الخيارات: لكل طرف من أطراف اللعبة خيارات وألويات، وأمامه فرص لإختيار بدائل متاحة أمامهم، ولكن كل بديل مفتوح أمام كل طرف منهم يؤثر على قيمة ما يحققه اللاعب الآخر من عائد، وإن هذه الإختيارات المتاحة لأي لاعب هي متاحة لجميع اللاعبين الآخرين، إن هذه النظرية تساعد ولا سيما ونحن نتعامل مع الأوضاع الإستراتيجية الدولية، في توضيح الخيارات البديلة أمام صانع القرار وتساعدنا على فهم المشكلة والقدرة على حل منهجية التحليل بشكل أكثر عمقا.

ب-الأهداف: كل لاعب يتمسك بهدف ويسعى إلى تحقيق الفوز وإن اللاعب الذي يسعى للخسارة سيكون شخصا غير سوى، فكل لاعب لا يكتفي بالكسب بل يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكسب وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن.

ج-العقلانية: إن الأساس الثالث الذي تقوم عليه نظرية المباراة هو مبدأ العقلانية، على إعتبار أن كل لاعب يسلك الخيار الذي يمكنه من السيطرة أو يبقيه على قيد الحياة، فسلوك اللاعب ليس هو إستجابة إنفعالية للوضع الذي يحيط به بقدر ما هو تصرف قائم على حساب الخسائر والأرباح لكل البدائل المطروحة أمامه، وترجيح كفة الخيار الذي رجحت كفة أرباحه على كفة أضراره.

4-انواع اللعب.

هناك أنواع عديدة للعب غير أننا سنقتصر على الصنفين الأكثر شهرة، وهما اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية:

أ-اللعبة الصفرية: وتعني كل مكسب يحققه أحد الأطراف اللعبة يمثل خسارة مقابلة للطرف الثاني، وتعتبر عن التعارض المطلق بين الأطراف المتصارعة، ويفتقر الطرفان إلى الإتصال فيما بينهما، فلا تفاوض ولا مساومة، وكل طرف يشعر بغياب المصلحة المشتركة، والمثال على ذلك الصراعات المطلقة كما هو الشأن في الصراع العربي الإسرائيلي.

ب-اللعبة غير الصفرية: حيث لا تكون مصالح الأطراف متعارضة تعارضا مطلقا، ولكن يمكن لكل منهما أن يكسب دون أن يمثل الكسب خسارة مطلقة للطرف الأخر، وتلعب المساومة والتنازلات المتبادلة دورا مهما، ومحصلة اللعب لا تساوي صفرا، واللعبة تضم جانب المنافسة والتعاون معا.

المراجع المعتمدة:

1-سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، ط.1، بغداد: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

2-عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ط.2، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

3-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الإقترايات، والأدوات، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002.

